مدى تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان

The extent of the application of the principles of corporate governance in corporations listed on the First Market in the Amman Stock Exchange

خليل محمود الرفاعي (*)
أستاذ مشارك- قسم المحاسبة
جامعة البلقاء التطبيقية-الأردن

ملخص : هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان، ولتحقيق هدف هذه الدراسة قام الباحث بتوزيع إستبانات على شركات السوق الأول في بورصة عمان وعددها (55) شركة، وأن النتائج بينت أن هناك تطبيق قوي لمبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان، و وجود انخفاض في توعية موظفي الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان، بأهمية الحاكمية المؤسسية ومبادئها، ووجود انخفاض فيما يتعلق بإخفاء بعض المعلومات عن المساهمين، سواء كانت مالية أو غير مالية، ووجود انخفاض في الإفصاح عن نقاط القوة والضعف، سواء في النظام المالي للشركة أو إدارتها في الإفصاحات بالتقارير السنوية، ووجود انخفاض فيما يتعلق بعدم إشغال عضو مجلس الإدارة أية وظيفة تنفيذية، سواء كانت براتب أو مجانية.

الكلمات المفتاح : حاكمية، شركات مساهمة عامة.

تصنيف JEL : O16، G3.

Abstract : This study aims to determine the extent of the application of the principles of corporate governance in corporations listed on the First Market in the Amman Stock Exchange, to fulfill the objectives of the study questioners were distributed to the 55 first market corporations in the ASE, the results showed that there is a strong application of corporate governance incorporations listed on the First Market in the Amman Stock Exchange, a lack in awareness of corporate officers in these corporations about the importance of corporate governance principles, in addition to lack of confidentiality when it comes to sharing information with external users of the financial systems, and an increase in non-occupancy of executive tasks by Board members.

Keywords : Governance, corporations.

Jel Classification Codes : G3, O16.

ا- تمهيد :

تعد مبادئ الحاكمية المؤسسية الإطار العام لإجراءات الإشراف، والتوجيه، و الرقابة على مجلس الإدارة؛ للتأكد من صحة الإجراءات المتبعة في عملية مراقبة الإدارة العامة، والإدارة التنفيذية، وسلامة الإجراءات التي تتخذ، في سبيل تحقيق أهداف الشركة، الأمر الذي يكفل الحفاظ على حقوق المساهمين، وثروتهم، وذلك بتعزيز الأداء المالي للشركة وقد تبين أن معظم الانهيارات الضخمة التي حدثت في العالم كانت بسبب تواطؤ الإدارات فيها، وضعف هيكلية تلك الإدارات، وضعف وحدات الرقابة والمتابعة، وعدم الاهتمام بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية، ونقص في الإفصاح والشفافية اللازمين لتعزيز كيان الشركة، وحقوق ذوي المصالح مع الشركة والمساهمين، الامر الذي ترتب عليه قصور في الأداء المالي في الشركات، حيث تعد الأداء المالي من أهم المقاييس على كفاءة الإدارة و الإدارة التنفيذية، وبيان مقدار التزامهم بتطبيق القواعد والمعايير المعتمدة في الشركة.

ومن هنا تأتي الحاجة إلى تعظيم دور الحاكمية المؤسسية ومبادئها، مما يوفر أساسا متينا وفاعلا لحماية هذا النوع من الشركات ومراقبتها، والحفاظ على حقوق المساهمين فيها، والمساواة بينهم، وحسن التواصل مع ذوي العلاقة مع الشركة بعامة، والإدارة ومجالسها خاصة، والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح كذلك، وإبراز دور الشفافية في الإفصاح عن بياناتها المالية وغير المالية.

- **مشكلة الدراسة:** تعد الحاكمية المؤسسية من أهم الركائز لتعزيز الشفافية والوضوح، وزيادة الرقابة على الإدارة ووظائفها و التقليل من عمليات الغش و الاحتيال التي يمارسها بها بعض المديرين التنفيذيين ومجالس إدارات الشركات، الأمر الذي قد يؤدي إلى الإضرار بالمساهمين والمستثمرين ، وبسمعة الشركة كذلك.

وبناء على ما سبق فإنه يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في الأسلة التالية:

eMail : (*) : khalil_refaee@hotmail.com

1- هل يوجد تطبيق لمبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان.
2- هل يوجد تطبيق لمبدء ضمان وجود أساس لإطار فعال للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان.
3- هل يوجد تطبيق لمبدأ حفظ حقوق المساهمين في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان.
4- هل يوجد تطبيق لمبدأ المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان.
5- هل يوجد تطبيق لمبدأ دور أصحاب المصالح (دورهم في أساليب ممارسة سلطات الإدارة) في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان.
6- هل يوجد تطبيق لمبدأ الإفصاح والشفافية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان.
7- هل يوجد تطبيق لمبدأ مسؤولية الإدارة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان .

- أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:
1- بيان دور الحاكمية المؤسسية ومبادئها في إضفاء الشفافية والوضوح على القوائم المالية وإظهارها بعدالة ووضوح.
2- معرفة مدى تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان.
3- معرفة إذا ما كانت عينة الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا.
4- معرفة ما اذا كان هناك مشكلة التداخل الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة، من عدم وجودها.

- أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من كونها تحاول تسليط الضوء على أهمية الحاكمية المؤسسية ومبادئها، في تعزيز مكانة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان في الأردن، حيث تعد هذه الشركات من أهم القطاعات في عملية استقطاب رؤوس الأموال، الأمر الذي يقتضي تعزيز مكانتها بين باقي القطاعات في السوق الأردني، وذلك عن طريق إثبات مصداقيتها وشفافيتها لزيادة اطمئنان المساهمين وباقي الجهات المعنية لها.

- فرضيات الدراسة: بناء على ما سبق في مشكلة البحث فإن الدراسة تقوم على الفرضية الرئيسة والفرعية التالية:

- H_O: لا يوجد تطبيق لمبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، وينبثق عنها ست فرضيات فرعية التالية:

- H_{OA}: لا يوجد تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان .
- H_{OB}: لا يوجد تطبيق مبدأ حفظ حقوق المساهمين في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان .
- H_{OC}: لا يوجد تطبيق مبدأ المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان .
- H_{OD}: لا يوجد تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح (دورهم في أساليب ممارسة سلطات الإدارة) في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان.
- H_{OE}: لا يوجد تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان .
- H_{OF}: لا يوجد تطبيق مبدأ مسؤولية الإدارة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان .

- دراسات سابقة:

1- دراسة جودة،(2008)، بعنوان: **مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية.**

هدفت هذه الدراسة معرفة واقع الحوكمة المؤسسية في بنك فلسطين، وفقا لمبادئ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD)، ومبادئ لجنة بازل للإشراف المصرفي المنبثقة عنها، ومحاولة معرفة فروق دراسة ذلك الواقع وفقا لمتغيرات: الجنس، والعمر،والدرجة العلمية،والتخصص العلمي، وعدد سنوات الخبرة المصرفية، والموقع الوظيفي، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن بنك فلسطين يلتزم بمبادئ الحوكمة المؤسسية بدرجة مرتفعة، وأن تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية يؤثر إيجابيا في مؤشرات أداء البنك.

2- دراسة إياد جبير،(2008) بعنوان: **مدى التزام النقابات المهنية الأردنية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية.**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى التزام النقابات المهنية الأردنية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة صممت استبانة مكونة من 40 سؤالا لتغطية المحاور الرئيسة كلها، حيث يغطي كل محور مبدأ من مبادئ الحاكمية المؤسسية المتعارف عليها، وقد وزعت الإستبانة على عينة الدراسة المكونة من نقابة المهندسين الأردنيين ، التي أكثر من 50% من مجتمع الدراسة بناء على عدد المنتسبين للنقابات المهنية، ولقد أظهرت الدراسة أن

هناك تطبيقا لمبادئ الحاكمية المؤسسية المذكورة في فرضيات الدراسة ومن أهم نتائجها هو ما يتعلق بالفرضية الثامنة, وهي : هناك فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر أعضاء نقابة المهندسين الأردنيين, وموظفي نقابة المهندسين الأردنيين, حول مدى التزام النقابات المهنية الأردنية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية، حيث تبين أن هناك فروقا في المبادئ الاتية (الحفاظ على حقوق الأعضاء، و الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح ،والسلوك المهني ،والإفصاح، والشفافية، والمسؤولية الاجتماعية) ، وعدم وجود فروق في المبدأ الاتي: (صلاحيات ومسؤوليات مجلس النقابة والإدارات التنفيذية ومسؤوليتها).

3- دراسة (Jing-Fong& Chen& Ku&Her Lee ،2012) بعنوان **: دراسة عوامل حوكمة الشركات وسلوكيات إدارة الأرباح للشركات العامة في تايوان.**

تستكشف هذه الدراسة تأثير عوامل حوكمة الشركات وسلوكيات إدارة الأرباح ، وتتكون عينة الدراسة من 268 شركة من الشركات المملوكة للقطاع العام في تايوان. واستخدمت الدراسة نموذج تعديل جونز لاختبار التدفق النقدي الحر، و بنود الاستحقاق التقديرية، وبعض عوامل حوكمة الشركات، وقد أظهر التحليل أن الارتباط إيجابي على مستحقات التقديرية مع التدفقات النقدية الحرة، كما أشارت النتائج إلى أن الشركات التي دققتها كبرى شركات التدقيق (Big-Four CPA) ،تكون عناصر الاستحقاق التقديرية فيها أقل ،و أن نسبة الدين إلى الأصول لها علاقة سلبية بالمستحقات التقديرية، وتبين النتائج تطبيق حوكمة الشركات تشير إلى أن معدل دوران المراجعين الداخليين ،وأنه لا يتم إعادة صياغة أو مراجعة عدد من التقارير المالية وتوقعات الأرباح لعدد كبير من البنود المتعلقة بالاستحقاق التقديرية، والتحليل يظهر أيضا مختلف السلوكيات لإدارة الأرباح بين صناعة التكنولوجيا العالية والتقليدية.

4- دراسة (Jorge Pelayo & Gregorio Calderon & Hector Mauricio Serna, 2012)، بعنوان: **هيكلة حوكمة الشركات وأثرها في إدارة الموارد البشرية والأداء المالي.**

تسعى هذه الدراسة إلى مناقشة تأثير هيكل حوكمة الشركات في إدارة الموارد البشرية، والأداء المالي، في سياق بيئة الأعمال الكولومبية، لتحقيق هذا الغرض فإن الدراسة أجرت تحليلا لمفهوم حوكمة الشركات، وعرضت تيارات الفكر لكل من حوكمة الشركات وسلوك المديرين، ونظرية الوكالة، ونظرية الإشراف،.و تطوير منهجية تهدف لاختبار أربعة نماذج, باستخدام تحليل الانحدار.

5- دراسة (Ergin),(2012) بعنوان: **تقييم حوكمة الشركات والأداء المالي على أساس السوق شواهد من تركيا.**

والهدف من هذه الورقة هو دراسة ما إذا كان المستثمرون يعتمدون على تصنيف حوكمة الشركات في حال تقييمهم لسعر السهم، فقد بدأ التصنيف عام 2006، حيث فحصت الشركات كلها في بورصة اسطنبول من سنة 2006 إلى سنة 2010، باستخدام نموذج الأسعار، وأجري المزيد من التحليل لتقييم التأثير الكلي لحوكمة الشركات في سعر السهم، عن طريق القضاء على أي ارتباط بين المتغيرات المستقلة ودرجات حوكمة الشركات. وتشير النتائج إلى أن حوكمة الشركات أعطت تصنيفات، إيجابية وترتبط بشكل كبير، ليس فقط بالأداء المالي ولكن أيضا بالأداء المحاسبي، و العناصر الفرعية لحوكمة الشركات، التي وجد أن لها علاقة إيجابية بالأداء المالي من أصحاب المصلحة، والإفصاح والشفافية العامة.

- حوكمة الشركات:

أصبحت حوكمة الشركات من أهم المواضيع المتطرق إليها على الصعيد المحلي والدولي، وأصبحت تشكل ركيزة هامة لتعزيز النجاح والإصلاح الاقتصادي والتنموي والتنظيمي في ظل العولمة والإنفتاحات الاقتصادية الضخمة بين الدول والتي شهدتها العقود الأخيرة، في ظل المنافسة الشديدة، كما وأصبح تطبيق قواعد وأسس حوكمة الشركات شعارا يتبناه كلى القطاعين العام والخاص على حد سواء وبدءوا بالمناشدة به، و وسيلة لتعزيز الثقة في اقتصاد أي دولة ودليل على وجود سياسات عادلة وشفافة وقواعد لحماية المستثمرين وأصحاب المصالح، ومؤشرا على مستوى الالتزام الذي وصلت إليه الإدارات من التزام مهني بقواعد حسن الإدارة والشفافية والمحاسبة ووجود إجراءات للحد من الفساد والاحتيال .(دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، ص1، http://www.ase.com.jo/ar)

إن التطبيق الصحيح والسليم لحوكمة الشركات يلعب دورا فعالا في مجالات الإصلاح المالي والإداري لشركات القطاع العام والخاص، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية، وتفعيل الاستثمار المحلي وجذب الاستثمارات الخارجية، وتدعيم أسواق الأوراق المالية، ودفع عجلة الاقتصاد بقوة إلى الأمام، ومن الناحية المحاسبية فقد زاد الاهتمام بحوكمة الشركات في محاولة جادة لاستعادة ثقة مستخدمي البيانات المالية متمثلين في كافة أطراف أصحاب المصلحة، خاصة المساهمين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية، في مقدار دقة وسلامة البيانات والمعلومات المفصح عنها من قبل إدارات الشركات من خلال القوائم والتقارير المالية المنشورة (علي وشحاتة،2007)، لأن نظام حوكمة الشركات يحتاج إلى مستوى جيد من الإفصاح ومعلومات كافية للقضاء على تباين المعلومات بين جميع الأطراف من أجل تحقيق التوازن بين صلاحيات أصحاب المصلحة في الشركات، مما يجعل المطلعين في الشركات (أي الإدارة) للمساءلة عن أفعالهم (Ali shah, et al.,2009).

لقد اختلفت المفاهيم الخاصة بحوكمة الشركات وتعددت وتطورت مع مرور الوقت، والتطورات الحاصلة جراء الانفتاح والعولمة التي يشهدها العالم، حيث بين(Pechlaner , et al., 2011) أنه كان قد إنبثق مفهومها في محاولة لتخفيف الآثار السلبية لانفصال الملكية والإدارة، أي على أساس نظرية الوكالة، حيث أن حوكمة الشركات تشتمل على جميع الأنظمة في سياق العلاقة بين المساهمين والإدارة والتي تسعى لتحقيق الموائمة بين الوكالات للمدراء مع مصالح المالكين، وبالتالي حل المشكلة الرئيسة وهي مشكلة الوكيل، ولقد بين أيضا على وجود وجهات نظر أخرى ترتكز على النظرية المؤسسية كما بينها أغيليرا وجاكسون عام 2003، والتي تأخذ منحى أصحاب المصالح (سواء كانوا موردين، أم دائنين، أو عملاء، أو الجهات الحكومية، وموظفين ومدراء)، ولقد بين أن شانكمان سنة 1999عرف حوكمة الشركات بأنها: مجموعة من القواعد والعادات والمنظمات في كل الشركات والتي تنظم العلاقات بين أصحاب المصلحة وإدارة الشركة وخاصة في سياق صنع القرار والسيطرة (p:155).

ولقد عرف الباحث الحاكمية المؤسسية بأنها مجموعة من القواعد والقوانين والأنظمة التي تنظم عمل الإدارة ومجالسها وهيكليتها مما يتيح للمساهمين، وأصحاب المصالح زيادة رقابتهم على الإدارة ومجالس الإدارة وحفظ حقوقهم، سواء كانت هذه القواعد داخلية أو خارجية.

II- الطريقة:

يتناول هذا الجزء الطريقة والإجراءات التي اعتمدت في هذه الدراسة، حيث يعطي وصفا مفصلا لمنهج الدراسة ومجتمعها وعينتها، والأدوات المستخدمة في جمع البيانات، ويوضيح الطرق الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات ومعالجتها؛ بهدف الحصول على النتائج.

1- منهج الدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الميدانية التي استخدم فيها الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي، بهدف معرفة أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

2- مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة المدرجة في السوق الأول كلها في بورصة عمان، بغض النظر عن القطاع التابعة له تلك الشركات، وعددها ــ وفقا لما بينه موقع بورصة عمان ــ 55 شركة للعام 2012-2013. والملحق يبين أسماء هذه الشركات وتصنيفاتها وفقا للقطاع التابعة له

وقد وزع الباحث الاستبانات، وجمعها بنفسه، حيث وزع (55) استبانة على المديرين، والمديرين، الماليين والمدققين، وكل من له علاقة وطيدة بنظام الحوكمة المتبع في تلك الشركات، وبلغ مجموع الإستبانات المستردة (53)، بنسبة استرداد بلغت (96.3%) من إجمالي الاستبانات الموزعة، حيث رفضت شركتان من شركات عينة الدراسة استلام الاستبانه، كما استبعدت استبانة واحدة تخص إحدى الشركات، لعدم إصدار قوائمها المالية لأغراض التحليل المالي، وهكذا تكون العينة المبحوثة (52) استبانة، وبنسبة (94.5%) من المجتمع الكلي. والجدول رقم (01) يوضح ذلك.

3- أساليب جمع البيانات:

اعتمد الباحث على نوعين من مصادر جمع البيانات في عملية إعداد هذه الدراسة، وهما: المصادر الأولية، والمصادر الثانوية، على النحو الاتي:

أ- المصادر الأولية: وهي تلك البيانات التي حصل عليها الباحث من خلال إعداد استبانة خاصة لموضوع هذه الدراسة، وذلك استنادا إلى كل من الإطار النظري والدراسات السابقة. والملحق يبين الإستبانة التي وزعت على العينة.

ب- المصادر الثانوية: وتشتمل على البيانات التي حصل عليها الباحث من الكتب والبحوث، ومراجعة الأدبيات والمجلات والدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع البحث، وعدد من مواقع الإنترنت، كما أفاد الباحث من البيانات الصادرة عن بورصة عمان والمتوفرة على الإنترنت.

4- أداة الدراسة:

طور الباحث استبانة وفق ما تطلبته فرضيات الدراسة ومتغيراتها، واستخدم مقياس ليكرت الخماسي، وقد تكونت الاستبانة من قسمين رئيسين هما:

أ- **القسم الأول:** لمعرفة العوامل الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، حيث تضمنت البيانات الديموغرافية سبع فقرات، وهي الجنس، والتخصص، العلمي، والمؤهل العلمي، والمنصب الوظيفي، و سنوات الخبرة، والشهادات المهنية، والقطاع الذي تتبع له تلك الشركة.

ب- **القسم الثاني:** وقد خصص للعبارات التي غطت متغيرات الدراسة، التي تقيس أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الأداء المالي، وهي على النحو الآتي:

- المتغير الأول: وهو مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية، واشتمل على (13) عبارة، جرى قياسها من (1-13).
- المتغير الثاني: وهو مبدأ حفظ حقوق المساهمين، واشتمل على (11) عبارة، جرى قياسها من (14-24).
- المتغير الثالث:وهو مبدأ المعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم، واشتمل على (5) عبارات، جرى قياسها من (25-29).
- المتغير الرابع: وهو مبدأ دور أصحاب المصالح، واشتمل على (11) عبارة، جرى قياسها من (30-40).
- المتغير الخامس: وهو مبدأ الإفصاح والشفافية، واشتمل على (15) عبارة، جرى قياسها من (41-55).
- المتغير السادس: وهو مبدأ مسؤولية الإدارة، واشتمل على (14) عبارة، جرى قياسها من (56-69).

4-1 اختيار مقياس الاستبانة: اختار الباحث مقياس ليكرت (Likert Scale) خماسي التدريج، كونه يُعد من أكثر المقاييس استخداماً لقياس الآراء والاستجابات، نظراً لسهولة فهمه، حيث يشير أفراد عينة الدراسة الخاضعة للاختبار إلى مدى موافقتهم لكل فقرة من فقرات الاستبانة وفق المقياس المذكور، والجدول رقم (02) يوضح ذلك.

ولقياس درجة تقييم أفراد عينة الدراسة لتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، استخدم مقياس مقسم إلى ثلاثة مستويات، حيث احتسبت درجة القطع بقسمة حاصل الفرق بين أعلى قيمة للمقياس (5) وأقل قيمة فيه (1) على ثلاثة مستويات، أي أن درجة القطع تكون كالآتي: **{(5-1) / 3 = 1.33}.**

وبذلك تكون المستويات الثلاثة على النحو الآتي:

أ- درجة اتفاق منخفضة (1 - 2.33).
ب- درجة اتفاق متوسطة (2.34 - 3.67)
ج- درجة اتفاق مرتفعة (3.68 - 5)

وقد حدد معيار الاختبار البالغ (3)، والناتج من قسمة حاصل جمع أعلى قيمة للمقياس (5) وأقل قيمة فيه (1) على العدد (2)، أي أن {(5+1) / 2 = 3}، وذلك لغرض تشخيص الاستجابات السلبية والإيجابية لأفراد وحدة المعاينة، على النحو الآتي:

حدود الاستجابة السلبية هي (1-2.99).

حدود الاستجابة الإيجابية هي (3-5).

وعليه تتكون أداة الدراسة بصورتها النهائية الموجهة إلى الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان من (69) فقرة. كما هو موضح في الملحق.

4-2 ثبات الأداة: من أجل التأكد من صلاحية الاستبانة أداة لجمع البيانات اللازمة لأغراض هذه الدراسة، فقد اختار الباحث مدى الاعتمادية عليها وذلك باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbch Alpha)، وقد بلغت درجة ثبات الاستبانة حسب معامل كرونباخ ألفا (93.1%)، وهي نسبة عالية جدا لاعتماد نتائج هذه الدراسة، حيث إن النسبة المقبولة لتعميم نتائج مثل هذه الدراسة هي (60%). والجدول رقم (03) يوضح معاملات الثبات لمتغيرات لنموذج الدراسة.

5- أنموذج الدراسة الافتراضي:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها وضع الباحث بوضع أنموذجا افتراضيا للدراسة يوضح المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة. كما هو موضح في الشكل رقم (1) (أنظر الملحق).

6- أساليب المعالجة الإحصائية:

بعد أن أنهى الباحث عملية جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، والتي حصل عليها من خلال الدراسة الميدانية للعينة المبحوثة، عالج البيانات واستخرج النتائج الإحصائية المطلوبة, حيث استعان ببعض الأساليب الإحصائية المتوفرة في برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وبالتحديد فان الباحث استخدم الأساليب الإحصائية الآتية:

1- معامل كرونباخ ألفا: استخدم لاختبار مدى الاعتمادية على أداة الدراسة التي بموجبها تم جمع البيانات، بمعنى آخر يستخدم لاختبار (الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة).

2- المتوسط الحسابي: استخدم لمعرفة على مستوى قوة الإجابة للمديرين عن أبعاد قوة المديرين وأدوارهم في الشركات المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان.

3- الانحراف المعياري: استخدم لتحديد تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة عن قيم المتوسط

4اختبار(Variance Inflation Factors) (VIF): يستخدم هذا الاختبار للتحقق من وجود مشكلة التداخل الخطي المتعدد (**Multicollinearity**) بين المتغيرات المستقلة، من عدم وجودها.

5- اختبار كولموكروف- سمير نوف (One-Sample K–S Test): استخدم للتحقق من أن بيانات متغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي (Distribution Normal) من عدمه.

III. النتائج ومناقشتها:

يهدف هذا الجزء بشكل رئيسي إلى تحليل بيانات إجابات أفراد عينة الدراسة، وعرض نتائج التحليل الإحصائي التي توصل إليها الباحث، من خلال استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences – SPSS)، والناتجة من استخدام مقياس ليكرت (Likert Scale) خماسي التدريج، الذي يتوزع من أعلى وزن له، حيث أعطيت الدرجة (5) لتمثل حقل الإجابة (أوافق بشدة)، إلى أقل وزن في المقياس والذي أعطي درجة واحدة، لتمثل حقل الإجابة (لا أوافق بشدة)، للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها. واعتمد الباحث معياراً يتكون من ثلاثة مستويات (درجة اتفاق منخفضة، ودرجة اتفاق متوسطة، ودرجة اتفاق مرتفعة)، لتقييم الدرجة من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة البالغ عددهم (52) مديرا ومدققا، تم اختيروا عشوائياً من مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، باستخدام طريقة العينة الطبقية العشوائية، عن متغيرات أنموذج الدراسة الموسومة بـ(أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الأداء المالي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان).

وتسهيلاً لعرض نتائج الدراسة، فقد صنفت تبعاً لتسلسل أسئلة الدراسة والفرضيات الواردة فيها، على النحو الآتي:

1- النتائج المتعلقة بالإجابة عن سؤال الدراسة:

ما درجة تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان؟

وللإجابة عن السؤال الأول للدراسة، فقد حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، لكل مبدأ من مبادئ الحاكمية المؤسسية المتمثلة بـ(ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية، وحفظ حقوق المساهمين، والمعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم ، ودور أصحاب المصالح، والإفصاح والشفافية، ومسؤولية الإدارة). وذلك بهدف تحديد درجة اهتمام المديرين لكل مبدأ من المبادئ المذكورة، وتشخيص مدى تشتت الإجابات عن متوسطاتها الحسابية.

وفيما يأتي الوصف التفصيلي لتقديرات أفراد عينة الدراسة لكل مبدأ من مبادئ الحاكمية المؤسسية وفقراتها في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان:

- **مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال للحاكمية المؤسسية:**

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (04)، إلى ارتفاع المتوسط الحسابي العام لمبدأ (ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية)، حيث بلغ (4.42)، بانحراف معياري (0.39)، وتبين أن المتوسط الحسابي أكبر من معيار الاختبار البالغ (3) من أصل (5) درجات. وتدل هذه النتيجة على أن اهتمام أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان بالمبدأ المذكور كان (إيجابياً)، وهذا يعني أن مستوى تقييمهم لدرجة تطبيق مبدأ (ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية) في الشركات المذكورة، كان بدرجة (مرتفعة) من وجهة نظرهم.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (04)، ميل المتوسطات الحسابية الخاصة بفقرات مبدأ (ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية)، نحو الارتفاع، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، حيث تراوحت هذه المتوسطات بين (4.06 - 4.83)، وحصلت الفقرة (3) ومفادها: (يتم إعداد القوائم المالية وفق القواعد والمبادئ التي نصت عليها التشريعات الدولية) على المرتبة الأولى في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم، بمتوسط حسابي قدره (4.83) وانحراف معياري بلغ (0.43)، في حين حصلت الفقرة (12) ومفادها: (توعي الشركة الموظفين بأهمية الحاكمية المؤسسية ومبادئها) على المرتبة الثالثة عشرة والأخيرة في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم، بمتوسط حسابي قدره (4.06) وانحراف معياري بلغ (0.80). وتشير هذه النتائج إلى امتلاك أفراد العينة رؤية واضحة لكل فقرة من فقرات مبدأ (ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية)، مما يدل على أن تقييم المديرين والمدققين والعاملين في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان لمبدأ (ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية) و فقراته جميعها كان (إيجابياً)، وهذا يعني أن مستوى تقييمهم لدرجة تطبيق فقرات المبدأ المذكور كان بدرجة (مرتفعة) من وجهة نظرهم.

- **مبدأ حفظ حقوق المساهمين:**

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (05)، إلى ارتفاع المتوسط الحسابي العام لمبدأ (حفظ حقوق المساهمين)، حيث بلغ (3.99) بانحراف معياري (0.37)، وتبين أن المتوسط الحسابي أكبر من معيار الاختبار البالغ (3) من أصل (5) درجات. وتدل هذه النتيجة على أن اهتمام أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان للمبدأ المذكور كان (إيجابياً)، وهذا يعني أن مستوى تقييمهم لدرجة تطبيق مبدأ (حفظ حقوق المساهمين) في الشركات المذكورة كان بدرجة (مرتفعة) من وجهة نظرهم.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (05)، ميل المتوسطات الحسابية الخاصة بفقرات مبدأ (حفظ حقوق المساهمين)، نحو الارتفاع، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، وتراوحت هذه المتوسطات بين (1.75-4.81)، حيث حصلت الفقرة (15) ومفادها: (يحفظ حق المساهمين في الحصول على الأرباح ودون تأخير) على المرتبة الأولى في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم، بمتوسط حسابي قدره (4.81)، وانحراف معياري بلغ (0.40)، في حين حصلت الفقرة (19) ومفادها: (تخفى بعض المعلومات عن المساهمين سواء كانت مالية أو غير مالية) على المرتبة الحادية عشر والأخيرة في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم، بمتوسط حسابي قدره (1.75) وانحراف معياري بلغ (0.93). وتشير هذه النتائج إلى امتلاك أفراد العينة تصورا واضحا عن كل فقرة من فقرات مبدأ (حفظ حقوق المساهمين)، مما يدل على إن تقييم المديرين والمدققين والعاملين في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان لمبدأ (حفظ حقوق المساهمين)

و فقراته جميعها كان (إيجابياً)، وهذا يعني أن مستوى تقييمهم لدرجة تطبيق فقرات المبدأ المذكور كان بدرجات متفاوتة، تراوحت بين (الضعيفة والمتوسطة والمرتفعة) من وجهة نظرهم.

- **مبدأ المعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم:**

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (06)، إلى ارتفاع المتوسط الحسابي العام لمبدأ (المعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم)، حيث بلغ (3.50) بانحراف معياري (0.55)، وتبين أن المتوسط الحسابي أكبر من معيار الاختبار البالغ (3) من أصل (5) درجات. وتدل هذه النتيجة على أن اهتمام أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان بالمبدأ المذكور كان (إيجابياً)، وهذا يعني أن مستوى تقييمهم لدرجة تطبيق مبدأ (المعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم) في الشركات المذكورة كان بدرجة (متوسطة) من وجهة نظرهم.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (06)، ميل جميع المتوسطات الحسابية الخاصة بفقرات مبدأ (المعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم)، نحو الارتفاع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، حيث تراوحت هذه المتوسطات بين (2.77 - 4.62)، حيث حصلت الفقرة (25) ومفادها: (يحافظ مجلس الإدارة على حقوق صغار المساهمين في الشركة سواء كانت مالية أو غير مالية) على المرتبة الأولى في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم، بمتوسط حسابي قدره (4.62) وانحراف معياري بلغ (0.63)، في حين حصلت الفقرة (27) ومفادها: (هناك قوانين تحدد نسبة المساهمة في الشركة من الأشخاص الطبيعيين (العاديين)) على المرتبة الخامسة والأخيرة في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم، بمتوسط حسابي قدره (2.77) وانحراف معياري بلغ (1.31). وتشير هذه النتائج إلى امتلاك أفراد العينة رؤية واضحة لكل فقرة من فقرات مبدأ (المعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم)، مما يدل على أن تقييم المديرين والمدققين والعاملين في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان لمبدأ (المعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم) و فقراته كلها كان (إيجابياً)، وهذا يعني أن مستوى تقييمهم لدرجة تطبيق فقرات المبدأ المذكور كان بدرجات متفاوتة تراوحت بين (المتوسطة والمرتفعة) من وجهة نظرهم.

- **مبدأ دور أصحاب المصالح في ممارسة سلطات الإدارة:**

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (07)، إلى ارتفاع المتوسط الحسابي العام لمبدأ (دور أصحاب المصالح في ممارسة سلطات الإدارة)، حيث بلغ (3.87)، بانحراف معياري (0.38)، وتبين أن المتوسط الحسابي أكبر من معيار الاختبار البالغ (3) من أصل (5) درجات. وتدل هذه النتيجة على أن اهتمام أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان بالمبدأ المذكور كان (إيجابياً)، وهذا يعني أن مستوى تقييمهم لدرجة تطبيق مبدأ (دور أصحاب المصالح في ممارسة سلطات الإدارة) في الشركات المذكورة، كان بدرجة (مرتفعة) من وجهة نظرهم.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (07)، ميل المتوسطات الحسابية الخاصة بفقرات مبدأ (دور أصحاب المصالح في ممارسة سلطات الإدارة)، نحو الارتفاع، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، حيث تراوحت هذه المتوسطات بين (2.81-4.69)، وحصلت الفقرة (35) ومفادها: (يحصل المدقق الخارجي على البيانات المالية كاملة ودون أية إعاقة أو تأخير) على المرتبة الأولى في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم، بمتوسط حسابي قدره (4.69)، وانحراف معياري بلغ (0.47)، في حين حصلت الفقرة (37) ومفادها: (يتدخل حملة السندات بسياسات إدارة الشركة وقراراتها) على المرتبة الحادية عشرة والأخيرة في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم، بمتوسط حسابي قدره (2.81) وانحراف معياري بلغ (0.63). وتشير هذه النتائج إلى امتلاك أفراد العينة رؤية واضحة لكل فقرة من فقرات مبدأ (دور أصحاب المصالح في ممارسة سلطات الإدارة)، مما يدل على أن تقييم المديرين والمدققين والعاملين في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان لمبدأ (دور أصحاب المصالح في ممارسة سلطات الإدارة) و فقراته كلها كان (إيجابياً)، وهذا يعني أن مستوى تقييمهم لدرجة تطبيق فقرات المبدأ المذكور كان بدرجات متفاوتة، تراوحت بين (المتوسطة والمرتفعة) من وجهة نظرهم.

- **مبدأ الإفصاح والشفافية:**

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (08)، إلى ارتفاع المتوسط الحسابي العام لمبدأ (الإفصاح والشفافية)، حيث بلغ (4.45) بانحراف معياري (0.47)، وتبين أن المتوسط الحسابي أكبر من معيار الاختبار البالغ (3) من أصل (5) درجات. وتدل هذه النتيجة على أن اهتمام أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان بالمبدأ المذكور كان (إيجابياً)، وهذا يعني بأن مستوى تقييمهم لدرجة تطبيق مبدأ (الإفصاح والشفافية) في الشركات المذكورة كان بدرجة (مرتفعة) من وجهة نظرهم.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (08)، ميل المتوسطات الحسابية الخاصة بفقرات مبدأ (الإفصاح والشفافية)، نحو الارتفاع، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، حيث تراوحت هذه المتوسطات بين (3.79 -4.71)، وحصلت الفقرة (54) ومفادها: (تعد قوائم ربع سنوية أو نصف سنوية تبين وضع الشركة المالي وغير المالي) على المرتبة الأولى في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم، بمتوسط حسابي قدره (4.71) وانحراف معياري بلغ (0.46)، في حين حصلت الفقرة (52) ومفادها: (**يفصح** عن نقاط القوة والضعف سواء في النظام المالي للشركة أو إدارتها في تقارير الشركة السنوية) على المرتبة الخامسة عشرة والأخيرة في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم، بمتوسط حسابي قدره (3.79)، وانحراف معياري بلغ (0.89). وتشير هذه النتائج إلى امتلاك أفراد العينة رؤية وتصورا واضحين لكل فقرة من فقرات مبدأ (الإفصاح والشفافية)، مما يدل على أن تقييم المديرين والمدققين والعاملين في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان لمبدأ (الإفصاح والشفافية) و فقراته كلها كان (إيجابياً)، وهذا يعني أن مستوى تقييمهم لدرجة تطبيق فقرات المبدأ المذكور كان بدرجة (مرتفعة) من وجهة نظرهم.

- **مبدأ مسؤولية الإدارة:**

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (09) ، إلى ارتفاع المتوسط الحسابي العام لمبدأ (مسؤولية الإدارة)، حيث بلغ (4.29)، بانحراف معياري (0.44)، وتبين أن المتوسط الحسابي أكبر من معيار الاختبار البالغ (3) من أصل (5) درجات. وتدل هذه النتيجة على أن اهتمام أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان بالمبدأ المذكور كان (إيجابياً)، وهذا يعني بأن مستوى تقييمهم لدرجة تطبيق مبدأ (مسؤولية الإدارة) في الشركات المذكورة كان بدرجة (مرتفعة) من وجهة نظرهم.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (09)، ميل المتوسطات الحسابية الخاصة بفقرات مبدأ (مسؤولية الإدارة)، نحو الارتفاع، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، حيث تراوحت هذه المتوسطات بين (3.62-4.63)، وحصلت الفقرة (57) ومفادها: (أعضاء مجلس الإدارة من ذوي المؤهلات العلمية الجامعية) على المرتبة الأولى في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم، بمتوسط حسابي قدره (4.63)، وانحراف معياري بلغ (0.60)، في حين حصلت الفقرة (59) ومفادها: (لا يشغل عضو مجلس الإدارة أية وظيفة تنفيذية سواء كانت الأعمال براتب أو مجانية) على المرتبة الرابعة عشرة والأخيرة في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم، بمتوسط حسابي قدره (3.62)، وانحراف معياري بلغ (1.43). وتشير هذه النتائج إلى امتلاك أفراد العينة تصورا واضحا عن كل فقرة من فقرات مبدأ (مسؤولية الإدارة)، مما يدل ذلك على إن تقييم المديرين والمدققين والعاملين في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان لمبدأ (مسؤولية الإدارة) وفقراته كلها كان (إيجابياً)، وهذا يعني أن مستوى تقييمهم لدرجة تطبيق فقرات المبدأ المذكور كان بدرجات متفاوتة، تراوحت بين (المتوسطة والمرتفعة) من وجهة نظرهم.

وبعد انتهاء الباحث من الوصف التفصيلي لفقرات مبادئ الحاكمية المؤسسية، ارتأى تحديد الأهمية النسبية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لدرجة تطبيق المبادئ المذكورة. والجدول رقم (10)، يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الأهمية النسبية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لدرجة تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان:

أظهرت النتائج المبينة في الجدول (10)، أن مبدأ (الإفصاح والشفافية)، قد جاء في (المرتبة الأولى) على سلم أولويات تقييم أفراد عينة الدراسة من المديرين والمدققين والعاملين في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، بمتوسط حسابي بلغ (4.45)، وانحراف معياري قدره (0.47)، وجاء مبدأ (ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية) في (المرتبة الثانية) على سلم أولويات تقييم أفراد عينة الدراسة من حيث أهميته، بمتوسط حسابي بلغ (4.42)، وانحراف معياري قدره (0.39)، وجاء مبدأ (مسؤولية الإدارة) في (المرتبة الثالثة) على سلم أولويات تقييم أفراد عينة الدراسة من حيث أهميته، بمتوسط حسابي بلغ (4.29)، وانحراف معياري قدره (0.44)، أما مبدأ (حفظ حقوق المساهمين) فقد جاء في (المرتبة الرابعة) على سلم أولويات تقييم أفراد عينة الدراسة من حيث أهميته، بمتوسط حسابي بلغ (3.99)، وانحراف معياري قدره (0.37)، في حين جاء مبدأ (دور أصحاب المصالح في ممارسة سلطات الإدارة) في (المرتبة الخامسة) على سلم أولويات تقييم أفراد عينة الدراسة من حيث أهميته، بمتوسط حسابي بلغ (3.87)، وانحراف معياري قدره (0.38)، وأخيرا جاء مبدأ (المعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم) في (المرتبة السادسة) والأخيرة على سلم أولويات تقييم أفراد عينة الدراسة من حيث أهميته، بمتوسط حسابي بلغ (3.50)، وانحراف معياري قدره (0.55). وأشارت النتائج إلى أن جميع المتوسطات الحسابية المحسوبة للمبادئ السابقة هي أكبر من معيار الاختبار البالغ (3) من أصل (5) درجات. وتدل هذه النتائج على أن مستوى تقييم المديرين والمدققين والعاملين في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان لدرجة تطبيق المبادئ المذكورة كان (إيجابياً)، وهذا يعني أن المديرين والمدققين والعاملين لديهم قناعة تامة بأهمية تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المذكورة، وأن درجة تطبيقها تراوحت بين (المتوسطة والمرتفعة) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

2- نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

قبل الشروع بعملية فحص فرضيات الدراسة، ينبغي التحقق من بعض الاختبارات الإحصائية التي يتطلب إجراؤها على بيانات ومتغيرات أنموذج الدراسة، ومن هذه الاختبارات ما يأتي:

- **اختبار عوامل تضخيم التباين (VIF):**

استخدم اختبار عوامل تضخيم التباين (VIF)، للتحقق من وجود ظاهرة التداخل الخطي المتعدد (Multicollinearity) من عدم وجودها بين المتغيرات المستقلة. والجدول رقم (11) يوضح نتائج هذا الاختبار.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (11)، عدم وجود ظاهرة التداخل الخطي المتعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة، و يؤكد ذلك قيم معيار الاختبار (VIF) المحسوبة للمتغيرات المستقلة المتمثلة بـ(ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية، وحفظ حقوق المساهمين، والمعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم ، ودور أصحاب المصالح في ممارسة سلطات الإدارة، والإفصاح والشفافية، ومسؤولية الإدارة)، والبالغة (2.272 ، 2.356 ، 1.099 ، 2.462 ، 2.382 ، 2.614) على التوالي، وأن هذه القيم جميعها أقل من القيمة الحرجة للاختبار والبالغة (5). وبناء عليه فقد أصبح بالإمكان قياس أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان.

- **اختبار كولموكروف- سمير نوف (One-Sample K–S Test):**

استخدم اختبار كولموكروف- سمير نوف (One-Sample K–S Test)، للتحقق من أن بيانات متغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي (Distribution Normal) من عدمه، وذلك من خلال اختبار الفرضية الإحصائية الآتية:

H_0: تخضع بيانات متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي (Normal Distribution).

H_1: لا تخضع بيانات متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي (Normal Distribution).

والجدول رقم (12)، يوضح نتائج اختبار كولموكروف- سمير نوف (One-Sample K–S Test)، لخاصية التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات الدراسة:

قيمة (Z) الجدولية هي (1.96) عند مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، والاختبار ذو جانبين (2- tailed).

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (12)، أن قيم (Z) المحسوبة لمتغيرات أنموذج الدراسة هي أقل من قيمة (Z) الجدولية البالغة (1.96)، وأن قيم الدلالة الإحصائية هي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$). وفي ضوء النتائج السابقة تم عدم رفض (قبول) الفرضية العدمية (H_0) ومفادها:{ تخضع بيانات متغيرات أنموذج الدراسة للتوزيع الطبيعي (Normal Distribution)}. وهذا يعني، أن بيانات متغيرات أنموذج الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي، مما يجعلها جاهزة لإجراء الاختبارات الإحصائية التحليلية.

IV - خلاصة:

- **النتائج:** مما سبق من تحليل خلال الدراسة، توصلت الدراسة إلى النتائج الاتية:

1- وجود انخفاض في توعية موظفي الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان، بأهمية الحاكمية المؤسسية ومبادئها، مقارنة بباقي البنود المتعلقة بمبدأ ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية، وحلولها في المرتبة الأخيرة؛

2- وجود انخفاض فيما يتعلق بإخفاء بعض المعلومات عن المساهمين، سواء كانت مالية أو غير مالية،في الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان، مقارنة بباقي بنود مبدأ (حفظ حقوق المساهمين)؛

3- هناك انخفاض فيما يتعلق بوجود قوانين تحدد نسبة المساهمة في الشركة من الأشخاص الطبيعيين (العاديين)، في الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان، مقارنة بباقي بنود مبدأ (المعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم)؛

4- وجود انخفاض فيما يتعلق بتدخل حملة السندات بسياسات إدارة الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان وقراراتها، مقارنة بباقي البنود الخاصة بمبدأ دور أصحاب المصالح.

- **التوصيات:** في ظل ما تقدم من نتائج، توصلت إليها الدراسة، فإن الباحث يوصي بما يأتي:

1- استمرار الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان، بتطبيق الحاكمية المؤسسية، بمبادئها المختلفة، والعمل على تطوير أساليب تطبيقها؛

2- توعية الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان، لموظفيها بماهية حوكمة الشركات وأهميتها، الأمر الذي سيزيد في خبرتهم ومعرفتهم، مما سينعكس إيجابا على أداء الشركة؛

3- زيادة الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان، بزيادة إفصاحاتها تجاه المساهمين، سواء أكانت تلك البيانات مالية أم غير مالية، لزيادة وعيهم ومقدرتهم في اتخاذ القرارات.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الشكل (1): أنموذج الدراسة الافتراضي

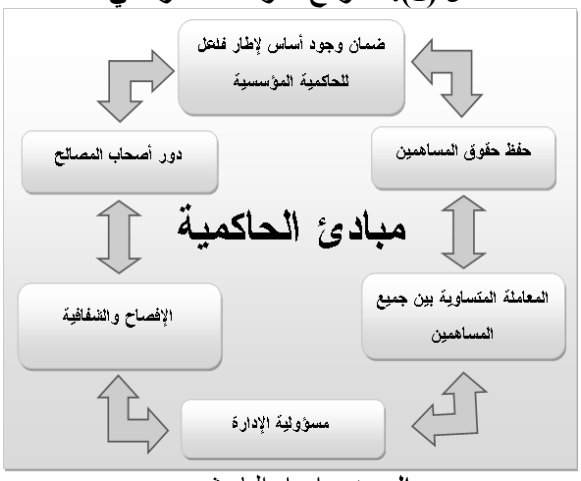

المصدر: إعداد الباحث

الجدول رقم (01): الاستبانات الموزعة والمستردة الصالحة للتحليل

مجتمع الدراسة	عدد الاستبانات الموزعة	الاستبانات المستردة		الاستبانات الصالحة للتحليل	
		العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان	55	53	96.3%	52	94.5%

المصدر: إعداد الباحث

الجدول رقم (02): مقياس ليكرت الخماسي

أوافق بشدة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	لا أوافق بشدة
(5) درجات	(4) درجات	(3) درجات	(2) درجة	(1) درجة

المصدر: إعداد الباحث

الجدول (03): معاملات كرونباخ ألفا ونسبة الثبات المحسوبة لمتغيرات أنموذج الدراسة

المتغيرات (مبادئ تطبيق الحاكمية)	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا	نسبة الثبات
ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية	13	0.856	%85.6
حفظ حقوق المساهمين	11	0.657	%65.7
المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين	5	0.637	%63.7
دور أصحاب المصالح	11	0.609	%60.9
الإفصاح والشفافية	15	0.889	%88.9
مسؤولية الإدارة	14	0.819	%81.9
الأداة ككل	69	0.931	%93.1

المصدر: إعداد الباحث

الجدول (04): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مبدأ (ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية) (n=52)

رقم الفقرة	الفقـــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	درجة التطبيق
1	تسعى الإدارة للعمل على تحقيق رؤية الشركة ورسالتها.	4.50	0.64	6	مرتفعة
2	تقسم المسؤوليات بين السلطات التنفيذية والإشرافية والتنظيمية بعدالة ووفقا للاحتياجات.	4.27	0.53	11	مرتفعة
3	تعد القوائم المالية وفق القواعد والمبادئ التي نصت عليها التشريعات الدولية.	4.83	0.43	1	مرتفعة
4	يوجد نظام رقابي قوي في الشركة.	4.53	0.58	4	مرتفعة
5	يعزز نظام الرقابة تفعيل عملية الحاكمية.	4.54	0.54	3	مرتفعة
6	يوجد لجان تدقيق في الشركة.	4.62	0.63	2	مرتفعة
7	تؤدي لجان التدقيق عملها بمعزل عن تحكم الإدارة فيها	4.48	0.67	7	مرتفعة
8	هناك دراية تامة بالتفريق بين القوانين الإلزامية وغير الإلزامية المفروضة على الشركة من قبل الجهات المنظمة.	4.31	0.58	8	مرتفعة
9	تكتشف الأخطاء وتجري حوكمتها بسرعة ووفقا لمعايير الحاكمية.	4.29	0.64	9	مرتفعة
10	يفصل بين الملكية و إدارة الشركة.	4.28	0.78	10	مرتفعة
11	تعد تقارير دورية عن مدى التزام الشركة وإدارتها بتطبيق الحاكمية المؤسسية ومبادئها.	4.21	0.72	12	مرتفعة
12	توعي الشركة الموظفين بأهمية الحاكمية المؤسسية ومبادئها.	4.06	0.80	13	مرتفعة
13	تعمل إدارة الشركة على تحسين سمعة الشركة لدى الجمهور.	4.52	0.64	5	مرتفعة
-	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	4.42	0.39	-	مرتفعة

المصدر: إعداد الباحث

الجدول (05): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مبدأ (حفظ حقوق المساهمين) (n=52)

رقم الفقرة	الفقــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	درجة التطبيق
14	تنقل ملكية الأسهم وتسجل بسرعة ودقة ودون شروط من الإدارة تؤخر هذه العملية أو تعيقها.	4.48	0.92	4	مرتفعة
15	يحفظ حق المساهمين في الحصول على الأرباح ودون تأخير.	4.81	0.40	1	مرتفعة
16	يسمح للمساهمين اختيار طريقة توزيع الأرباح (سواء كانت مالية أو أسهما).	3.33	1.17	10	متوسطة
17	يحق للمساهمين إبداء رأيهم في القوائم المالية	4.38	0.69	5	مرتفعة
18	يستطيع المساهمون الحصول على البيانات المالية وغير المالية كاملة وغير منقوصة.	4.52	0.54	3	مرتفعة
19	تخفى بعض المعلومات عن المساهمين سواء كانت مالية أو غير مالية.	1.75	0.93	11	ضعيفة
20	يستطيع المساهم الحصول على المعلومات من الشركة في أي وقت.	4.10	0.91	8	مرتفعة
21	يسمح لأي مساهم أن يرشح نفسه لرئاسة مجلس إدارة الشركة في حال توفر الشروط المطلوبة.	4.19	0.95	7	مرتفعة
22	يسمح للمساهمين بحرية المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية.	4.54	0.73	2	مرتفعة
23	تكون مشاركة المساهمين في اجتماع الجمعية العامة فاعلة وواضحة الأثر.	4.25	0.74	6	مرتفعة
24	يحق لأي مساهم أن يراجع المدقق الخارجي من أجل للحصول على أية استفسارات عن الشركة ووضعها المالي.	3.58	1.07	9	متوسطة
-	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.99	0.37	-	مرتفعة

المصدر: إعداد الباحث

الجدول (06): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مبدأ (المعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم) (n=52)

رقم الفقرة	الفقــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	درجة التطبيق
25	يحافظ مجلس الإدارة على حقوق صغار المساهمين في الشركة سواء كانت مالية أو غير مالية.	4.62	0.63	1	مرتفعة
26	يسمح لصغار المساهمين التصويت على القرارات والسياسات المهمة و الأساسية بالشركة.	4.12	1.04	2	مرتفعة
27	هناك قوانين تحدد نسبة المساهمة في الشركة من الأشخاص الطبيعيين (العاديين).	2.77	1.31	5	متوسطة
28	هناك تحديد لنسبة مساهمة أصحاب ذوي المصالح في الشركة.	2.85	1.35	4	متوسطة
29	يعوض المساهمون جميعهم عن الأضرار التي لحقت بهم جراء الإدلاء بمعلومات خاطئة ومشوهة أدت إلى تلقيهم خسائر جسيمة.	3.15	0.75	3	متوسطة
-	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.50	0.55	-	متوسطة

المصدر: إعداد الباحث

الجدول (07): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مبدأ (دور أصحاب المصالح في ممارسة سلطات الإدارة) (n=52)

رقم الفقرة	الفقــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	درجة التطبيق
30	يسمح للعاملين أن يكونوا مساهمين في الشركة.	4.27	0.77	4	مرتفعة
31	تؤخذ آراء الموظفين من قبل الإدارة وتعقد اجتماعات معهم	3.85	0.94	6	مرتفعة
32	توجد لجنة خاصة مكلفة بإعطاء كل موظف لحقوقه المالية من بدلات و مكافأة ولا ينحصر ذلك في أشخاص محددين.	3.81	1.12	7	مرتفعة
33	تهيكل الأجور والرواتب في الشركة وفقا للقوانين والأنظمة ودون أية تدخلات من الإدارة.	3.13	1.05	10	متوسطة

34	تسعى إدارة الشركة لتعزيز دور المدقق الخارجي واستقلاليته.	4.46	0.67	3	مرتفعة
35	يحصل المدقق الخارجي على البيانات المالية كاملة و دون أية إعاقة أو تأخير.	4.69	0.47	1	مرتفعة
36	يطلع حملة السندات على جميعها المعلومات داخل الشركة ومهما كانت سرية.	3.35	0.88	9	متوسطة
37	يتدخل حملة السندات بسياسات وقرارات إدارة الشركة وقراراتها	2.81	0.63	11	متوسطة
38	توجد قوانين تحفظ حقوق حاملي السندات والمقرضين داخل الشركة.	3.58	0.78	8	متوسطة
39	يؤدي تطبيق الحاكمية المؤسسية ومبادئها إلى تعزيز مكانة الشركة في السوق.	4.48	0.67	2	مرتفعة
40	تفصح عن المعلومات لأصحاب المصالح كل حسب علاقته فقط وبكل وضوح وشفافية.	4.10	1.12	5	مرتفعة
-	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.87	0.38	-	مرتفعة

المصدر: إعداد الباحث

الجدول (08): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مبدأ (الإفصاح والشفافية) (n=52)

رقم الفقرة	الفقــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	درجة التطبيق
41	هيكلة الإدارة في الشركة وتسلسلها الإداري و الوظيفي يكون واضحا ومفهوما.	4.38	0.87	9	مرتفعة
42	يفصح عن أسماء كبار المساهمين ونسبة تملكهم في الشركة.	4.62	0.66	5	مرتفعة
43	تفصح لجان التدقيق عن البيانات والاستنتاجات والقرارات الهامة جميعها التي اتخذتها في تقريرها السنوي.	4.35	0.90	12	مرتفعة
44	يفصح عن البيانات المالية وغير المالية في التقرير السنوي للشركة بشكل واضح ومفهوم وشامل.	4.69	0.70	1	مرتفعة
45	يفصح عن المسؤوليات والمهام المناطة بكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في التقارير السنوية.	4.36	0.82	11	مرتفعة
46	يفصح عن جميع المعلومات للمساهمين جميعا و أصحاب المصالح في الوقت نفسه ودون تأخير.	4.50	0.67	7	مرتفعة
47	يفصح عن مرتبات أعضاء الإدارة في التقارير المالية، و قيمة البدلات التي تصرف لهم.	4.67	0.51	4	مرتفعة
48	يفصح عن عدد مرات اجتماع أعضاء مجلس الإدارة في التقارير المالية.	4.42	0.96	8	مرتفعة
49	يفصح عن القرارات المهمة التي ترتبت إثر اجتماع مجلس الإدارة في التقارير المالية.	4.31	0.88	13	مرتفعة
50	يفصح عن أية عمليات بيع كبيرة للأسهم أو أية أصول للشركة بكل وضوح وشفافية.	4.54	0.61	6	مرتفعة
51	يفصح عن مدى استقلالية قسم التدقيق الداخلي ونظام الرقابة في الشركة في القوائم المالية بعدالة ووضوح.	4.29	0.78	14	مرتفعة
52	يفصح عن نقاط القوة والضعف سواء في النظام المالي للشركة أو إدارتها في تقارير الشركة السنوية.	3.79	0.89	15	مرتفعة
53	يفصح عن أية مخاطر يمكن أن تهدد استمرارية الشركة وموقف إدارة الشركة منها في التقارير السنوية	4.37	0.66	10	مرتفعة
54	تعد قوائم ربع سنوية أو نصف سنوية تبين وضع الشركة المالي وغير المالي.	4.71	0.46	1	مرتفعة
55	يتم الإفصاح عن النتائج السنوية للشركة في موعدها المحدد.	4.69	0.58	3	مرتفعة
-	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	4.45	0.47	-	مرتفعة

المصدر: إعداد الباحث

الجدول (09): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مبدأ (مسؤولية الإدارة) (n=52)

رقم الفقرة	الفقــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	درجة التطبيق
56	يوجد استقلالية للجان التدقيق عن الإدارة.	4.58	0.64	2	مرتفعة
57	أعضاء مجلس الإدارة من ذوي المؤهلات العلمية الجامعية.	4.63	0.60	1	مرتفعة
58	يفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي.	4.48	1.02	5	مرتفعة
59	لا يشغل عضو مجلس الإدارة أية وظيفة تنفيذية سواء كانت الأعمال براتب أم مجانية.	3.62	1.43	14	متوسطة
60	ينتخب أعضاء مجلس الإدارة وفقا لخبراتهم السابقة.	3.79	0.85	13	مرتفعة
61	هناك معايير لتحديد عضوية أعضاء مجلس الإدارة.	4.17	0.68	11	مرتفعة
62	تضع الإدارة الأهداف والاستراتيجيات، وتعمل على تطويرها.	4.44	0.70	7	مرتفعة
63	يشرف مجلس الإدارة على هيكلة الشركة من حيث السلطات والمسؤوليات.	4.35	0.68	8	مرتفعة
64	يشكل مجلس الإدارة لجان التدقيق وفقا للمعايير الخاصة بهذه اللجان.	4.48	0.61	6	مرتفعة
65	يضع مجلس الإدارة خططا وبرامج للتطوير والتدريب.	3.85	0.98	12	مرتفعة
66	يؤدي أعضاء مجلس الإدارة أعمالهم وفقا للمعايير والقوانين دون التدخل بعمل باقي العاملين في الشركة.	4.27	0.69	10	مرتفعة
67	يشرف أعضاء مجلس الإدارة على الإدارة التنفيذية بأكمل وجه ودون أي تحيز يذكر.	4.33	0.62	9	مرتفعة
68	يحق لمجلس الإدارة تشكيل أية لجان يراها مناسبة وذلك لتسيير العمل وتحقيق الأهداف المطلوبة.	4.50	0.61	4	مرتفعة
69	يختار أعضاء مجلس الإدارة وفقا للقوانين والتشريعات والأنظمة المعلن عنها من السلطات المنظمة والبورصة.	4.52	0.70	3	مرتفعة
-	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	4.29	0.44	-	مرتفعة

المصدر: إعداد الباحث

الجدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الأهمية النسبية لدرجة تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (n=52)

رقم الفقرة	مبادئ الحاكمية المؤسسية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	درجة التطبيق
1	ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية	4.42	0.39	2	مرتفعة
2	حفظ حقوق المساهمين	3.99	0.37	4	مرتفعة
3	المعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم	3.50	0.55	6	متوسطة
4	دور أصحاب المصالح في ممارسة سلطات الإدارة	3.87	0.38	5	مرتفعة
5	الإفصاح والشفافية	4.45	0.47	1	مرتفعة
6	مسؤولية الإدارة	4.29	0.44	3	مرتفعة

المصدر: إعداد الباحث

الجدول (11) : نتائج اختبار (VIF) للتحقق من ظاهرة التداخل الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة

رقم الفقرة	المتغيرات المستقلة (مبادئ الحاكمية المؤسسية)	VIF	Tolerance	القيمة الحرجة
1	ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية	2.272	0.440	5
2	حفظ حقوق المساهمين	2.356	0.424	5
3	المعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم	1.099	0.910	5
2	دور أصحاب المصالح في ممارسة سلطات الإدارة	2.462	0.406	5
3	الإفصاح والشفافية	2.382	0.420	5
5	مسؤولية الإدارة	2.614	0.383	5

المصدر: إعداد الباحث

الجدول (12): نتائج اختبار كولموكروف- سمير نوف (One-Sample K–S Test)، للتحقق من خاصية التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات أنموذج الدراسة

متغيرات الدراسة	عدد المشاهدات	قيمة (Z) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
ضمان وجود أساس لإطار فاعل للحاكمية المؤسسية	52	0.847	0.470
حفظ حقوق المساهمين	52	0.928	0.356
المعاملة المتساوية بين المساهمين جميعهم	52	1.079	0.194
دور أصحاب المصالح في ممارسة سلطات الإدارة	52	0.923	0.361
الإفصاح والشفافية	52	0.975	0.297
مسؤولية الإدارة	52	0.644	0.800
الربحية	52	1.222	0.101
العائد على الأصول	52	0.646	0.798

المصدر: إعداد الباحث

المصادر والمراجع:

➢ المراجع باللغة العربية:

- العازمي ،(2011)، **دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية**، رسالة ماجستير ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان-الأردن.
- إياد جبير،(2008) ، **مدى التزام النقابات المهنية الأردنية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية**، رسالة ماجستير ، كلية الأعمال ،جامعة الشرق الأوسط ،عمان-الأردن .
- جودة، فكري ،(2008)، **مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية**، رسالة ماجستير ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية ،غزة-فلسطين.
- درويش،عدنان، **حوكمة الشركات و دورر مجلس الإدارة**، إتحاد المصارف العربية، 2007.

➢ المراجع الأجنبية:

- Ali shah& Butt& Hasan،(2009), **Corporate Governance and Earnings Management an Empirical Evidence From Pakistani Listed Companies**, European Journal of Scientific Research; Feb2009, Vol. 26 Issue 4, p624-638, 15p.
- Ergin, Emre,2012**, Corporate Governance Ratings and Market-based Financial Performance: Evidence from Turkey**, International Journal of Economics & Finance; Sep2012, Vol. 4 Issue 9, p61-68, 8p, 3 Charts.